

أثر الشمول المالي على دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

- دراسة تحليلية خلال الفترة 2020-2025 -

The impact of Financial inclusion on Supporting and Developing Startups in Algeria -An analytical study during the period 2020-2025 -

د. سمسوم صليحة^{1*}، أ.د. طويل آسيا²

جامعة الجزائر 3، جامعة البليدة 2

تاريخ الاستلام: 13/11/2025 ؛ تاريخ القبول: 2025/12/15

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الشمول المالي على دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، من خلال تسليط الضوء على دوره في تحفيز نمو هذه المؤسسات وتعزيز قدرتها على الاندماج في الاقتصاد الوطني. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لشرح المفاهيم النظرية المتعلقة بالشمول المالي، والمؤسسات الناشئة، والمقاولاتية، إضافة إلى المنهج التحليلي لدراسة البيانات الإحصائية الخاصة بالجزائر خلال الفترة 2020-2025. وتوصلت النتائج إلى أن توسيع الشمول المالي ساهم بفعالية في تمكين المؤسسات الناشئة من الحصول على التمويل والخدمات المصرفية، مما انعكس إيجاباً على استدامتها، ودعم الابتكار، وتوفير فرص عمل جديدة. **الكلمات المفتاحية:** الشمول المالي، المقاولاتية، المؤسسات الناشئة، الجزائر، دراسة تحليلية.

Abstract: This study aims to highlight the impact of financial inclusion on supporting and developing startups in Algeria, by focusing on its role in stimulating their growth and enhancing their integration into the national economy.

The study adopted a descriptive approach to explain the theoretical concepts related to financial inclusion, startups, and entrepreneurship, in addition to an analytical approach to examine statistical data specific to Algeria during the period 2020-2025.

The results concluded that expanding financial inclusion effectively contributed to enabling startups to access financing and banking services, which positively impacted their sustainability, supported innovation, and created new job opportunities.

Keywords: Financial Inclusion, Entrepreneurship, Startups, Algeria, analytical study

* طويل آسيا.

مقدمة:

تعد المؤسسات الناشئة في الجزائر، إحدى الركائز الأساسية لتحفيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني، ومع التحولات الاقتصادية العالمية والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي، أصبح دعم المؤسسات الناشئة من أولويات صناع القرار الاقتصادي الجزائري من أجل المساهمة في دعم عجلة التنمية وتعزيز قدرتها على المنافسة وتحقيق الاستفادة.

وفي هذا السياق، يعد الشمول المالي أحد العوامل الحاسمة لتعزيز البيئة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، حيث يساهم في توفير خدمات مالية متنوعة تشمل التمويل، الادخار، التأمين والدفع الإلكتروني. ان الشمول المالي لا يقتصر فقط على تمكين هذه المؤسسات من الحصول على التمويل اللازم، بل يمتد الى تعزيز الثقافة المالية وتوفير حلول تكنولوجية مبتكرة، تمكنها من التوسع وتلبية احتياجات السوق. من هنا، جاءت أهمية دراسة أثر الشمول المالي على دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، ليس فقط لفهم مدى تأثيره المباشر على استدامة هذه المؤسسات، بل أيضا لاستكشاف السبل التي يمكن من خلالها تحسين البيئة المالية والاقتصادية لدعم روح الابتكار وريادة الأعمال.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الشمول المالي على دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية نوجزها في النقاط التالية:

1. ما هو مفهوم الشمول المالي، وما هي أهدافه وأبعاده وأهم مؤشراتته؟
2. ما المقصود بالمؤسسات الناشئة، وهل لها أهمية في عملية النهوض بالاقتصاد الوطني؟
3. ما هو مستوى الشمول المالي في الجزائر، وما مدى توافقه مع احتياجات المؤسسات الناشئة؟

فرضيات الدراسة:

- يؤدي توسيع نطاق الشمول المالي الى زيادة فرص حصول المؤسسات الناشئة في الجزائر على التمويل، مما يعزز نموها واستدامتها؛
- الشمول المالي يعزز ريادة الأعمال من خلال تمكين الفئات المهمشة (مثل الشباب والنساء) من الوصول الى الخدمات المالية، مما يؤدي الى زيادة عدد المؤسسات الناشئة؛
- هناك علاقة طردية بين مستوى الشمول المالي وزيادة مساهمة المؤسسات الناشئة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من حداثة موضوعها حول المؤسسات الناشئة والشمول المالي وترجع أهمية البحث في كونها محاولة لتسليط الضوء على مبادئ وأسس تطبيق الشمول المالي على المؤسسات الناشئة كونها تمثل توجه

حكومي أكاديمي يجب الخوض فيه والتحسين بأهميتها في توفير فرص العمل ودعم الاقتصاد المحلي وتعزيز مركزها التنافسي في السوق.

منهج وأدوات الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب هذا الموضوع قمنا بالاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل وذلك بالرجوع الى مختلف الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بالشمول المالي والمؤسسات الناشئة، كما تم الاستعانة بالجدول والأشكال التوضيحية من أجل عرض المعلومات بطريقة تسهل تحليلها وتفسيرها، بغرض الخروج بنتائج من شأنها تساهم في تحقيق أهداف الدراسة.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

1. ماهية الشمول المالي:

برز الشمول المالي كأولوية إقتصادية قبل تفشي جائحة كورونا، حيث ظهر كتحدي كبير أمام جهود التنمية، وقد أصبح موضوعاً محورياً للنقاشات المكثفة بين صانعي السياسات، والخبراء العاملين في مجال التنمية، بالإضافة الى ممثلي القطاع الخاص. تصاعد الاهتمام العالمي بتحقيق الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، حيث تم طرح العديد من التعريفات من قبل جهات متخصصة، بالإضافة الى تطوير مؤشرات لقياس مدى تحقيقه.

1.1. تعريف الشمول المالي:

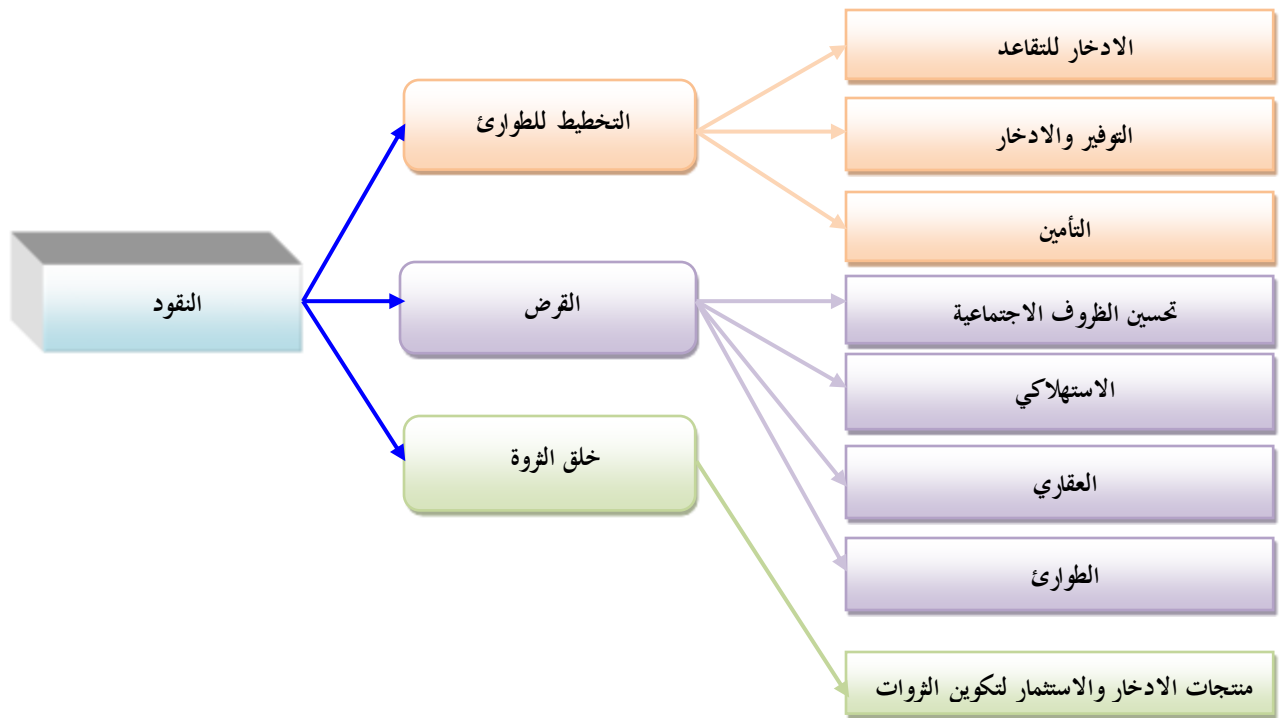
يعرف الشمول المالي حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها، بتعريف الشمول المالي بأنه "العملية التي يمكن من خلالها تعزيز النفاذ الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، المراقبة بالوقت والسعر المعقولين بالشكل الكامل و المناسب، مع توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات و المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تضم الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي و الاقتصادي . (صخري و بن علي، 2022، صفحة 492) أما مركز الشمول المالي فقد عرفه "بأنه وصول جميع الأفراد الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية بجودة عالية و أسعار مناسبة و بأسلوب يحفظ كرامة الزبائن. (بوزانة و حمدوش، 2021، صفحة 74) أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP فقد عرفت الشمول المالي: "بأنه الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول الى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية". (نعيمي و بن ساسي، 2021، صفحة 235)

أما مجموعة العشرين G20 والتحالف العالمي للشمول المالي AFI، ينص على أن الشمول المالي هو "الإجراءات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف و بتكاليف معقولة . (بولرج، 2023/2022، صفحة 11)

كما تعرف المجموعة استشارية لمساعدة الفقراء بأن الاشتغال المالي هو " وصول الأسر و الشركات الى الخدمات المالية المناسبة و استخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا (بن عامر و بن طواف، 2023، صفحة 645)

من خلال ما سبق من تعريفات، يتضح أن الشمول المالي يعني توفير وإتاحة جميع المنتجات والخدمات المالية والمصرفية لمختلف فئات المجتمع، سواء الأفراد أو المؤسسات، عبر القنوات المالية الرسمية. ويشمل ذلك تقديم هذه الخدمات بتكلفة منخفضة مع ضمان الجودة بالإضافة إلى حماية حقوق المستهلك وتعزيز الوعي المالي لديهم.

الشكل رقم 01: "عناصر الشمول المالي"



المصدر: قاسي يسمينة، مومان توفيق، "دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق استقرار مالي و التنمية المستدامة - دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر و الدول العربية -"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، ماي 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 600.

2.1. أبعاد الشمول المالي:

ان تحالف الاشتغال المالي AFI قام بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي Financial Inclusion Data Working Group، والتي قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من البعادات لقياس الشمول المالي، بهدف تلبية الاحتياجات الخاصة لكل بلد مع اجراء المقارنة و القياس فيما بينها، ف حين أدركت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي Global Partnership Inclusion، أنه يعد عنصرا أساسيا لمكافحة الفقر و

تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة ، أين تم الخروج ببيانات موثوقة حول أبعاد الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة ، و كان هذا في مؤتمر لوس كابوس سنة 2012، و تناولت التوصية مؤشرات قياس ثلاث أبعاد هي :

1.2.1. الوصول للخدمات المالية:

يشير هذا الى قدرة الأفراد على الاستفادة من الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات الرسمية. ولتحديد مستويات الوصول، من الضروري تحليل العوائق المحتملة مثل: تكلفة الخدمات المالية والمسافة الجغرافية التي تمنع فتح واستخدام الحساب البنكي.

2.2.1. استخدام الخدمات المالية:

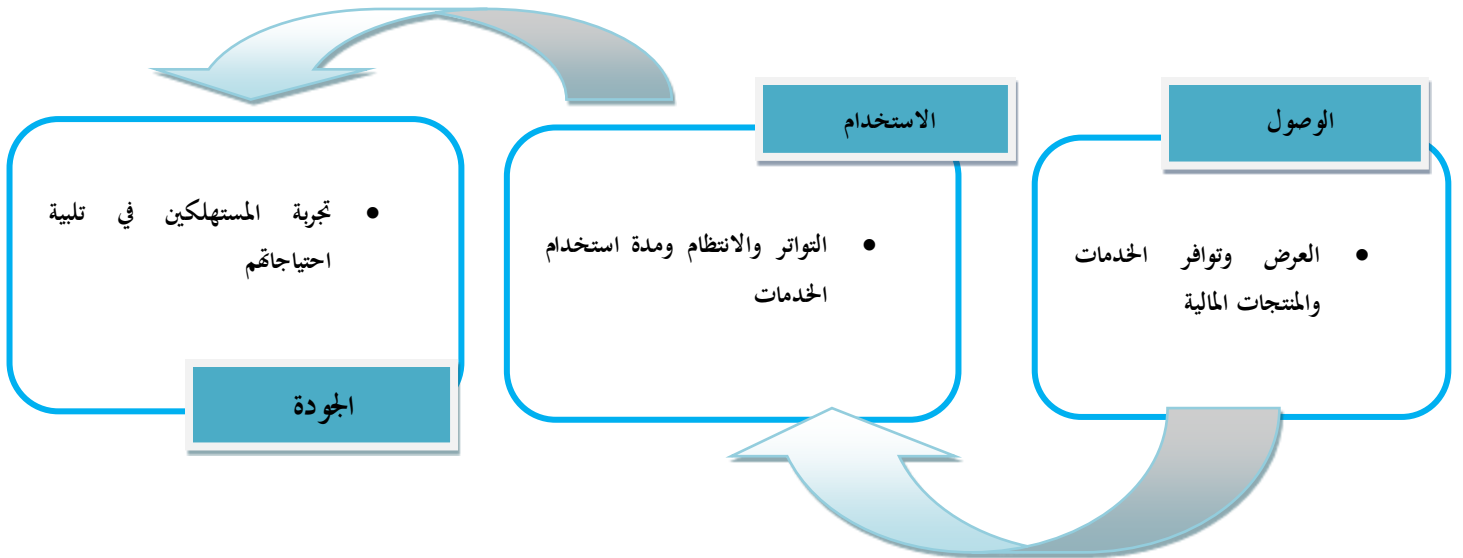
تشير هذه الطريقة الى مدى استفادة العملاء فعليا من الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المصرفية، ولقياس ذلك يجب جمع بيانات حول معدل وتكرار استخدام هذه الخدمات خلال فترة زمنية محددة.

3.2.1. جودة الخدمات المالية:

ان عملية وضع مؤشرات لقياس جودة الخدمات المالية تحديا في حد ذاته، فخلال السنوات الخمس عشر الماضية، أصبح الشمول المالي من أولويات البلدان النامية، من أجل تحسين الوصول الى الخدمات المالية، ومع ذلك فإن هذا البعد ليس واضحا تماما، حيث تؤثر العديد من العوامل على جودة هذه الخدمات مثل: تكلفة الخدمات ووعي المستهلك، فعالية آليات التعويض بالإضافة الى خدمات حماية المستهلك والضمانات المالية، شفافية المنافسة في السوق، إضافة الى ذلك العوامل الغير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

و يمكننا تلخيص أبعاد الشمول المالي في الشكل التالي :

الشكل رقم 02 : " أبعاد الشمول المالي"



المصدر: عمار غربي، "نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي-دراسة تحليلية لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته"، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2020، ص 11.

3.1. مقاصد الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي من أبرز القضايا الاقتصادية في العالم الحديث، حيث تم ادراجه ضمن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة لعام 2030، و من المقاصد أو الأهداف الرئيسية لتعزيز الشمول المالي في مختلف الدول ما يلي : (بولرج، 2023/2022، صفحة 11)

① تسهيل وتيسير وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة الى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الأطراف لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

② تشجيع المواطنين والشركات الصغيرة على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى، وذلك من خلال اعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم، وكذلك تحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة؛

③ الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات وإمكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية؛

④ تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد أو مواضيع توعية مالية، أو من خلال تعزيز برامج ثقافية وتوعية مختلفة تعالج تدني المستويات الثقافية، حيث يجب أن تضمن برامج التوعية شمول جيل المستقبل من الأطفال والشباب بحملات التوعية والتثقيف؛

⑤ تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية من خلال اعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم، والمتمثلة في حقهم على سبيل المثال بالحصول على نسخة من تقاريرهم المالية والائتمانية التي تتعلق بهم ومنحهم الحق بالاعتراض على بياناتهم، وتعريفهم باليات وطرق تقديم ضد المؤسسات المالية وإجراءات متابعتها ومعالجتها.

2. القراءة المفاهيمية للمؤسسات الناشئة:

1.2. تعريف المؤسسات الناشئة:

نشير في البداية الى أنه لا يوجد تعريف متفق عليه بشأن تعريف المؤسسات الناشئة، وأن معظم الباحثين اختلفوا في تسميتها وتعريفها، لذلك سنحاول عرض بعض التعريفات العامة التي جاءت بهذا الصدد، ثم نرجع الى تعريف المشرع الجزائري.

التعريف الأول: عرفها Eric Ries أحد المنظرين لمفهوم المؤسسة الناشئة في كتابه The learn Startup " هي كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أي خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة . (Eric, 2011, p. 37)

التعريف الثاني: المؤسسة الناشئة هي "مؤسسة بشرية مصممة لإنشاء منتجات وخدمات جديدة في البحث عن نموذج تجاري قابل للتكرار، وقابل للتوسع في مخاطر متراكمة و بعيدة عن اليقين، وهي محرك للتنمية الاقتصادية وسبيل فعال لخلق فرص العمل (دريبن، 2022، صفحة 58).

التعريف الثالث: الشركة الناشئة هي "شركة مبتكرة، شابة تتمتع بإمكانيات نمو قوية ومخاطر عالية للفشل، بسبب صغر حجمها و طبيعتها المبتكرة التي تتطلب استثمار كبير . (Souraya & Haraouibia, 2021, p. 443)

التعريف الرابع: ينظر Peter Thiel و Blake masters الى الشركة الناشئة على أنها " مجموعة من الأشخاص يمكن اقناعهم بخطة لبناء مستقبل مختلف، و أهم قوة في الشركة الناشئة هي التفكير الجديد، و الحجم الصغير يوفر مساحة أكبر للتفكير". (Thiel & masters, 2014, p. 11)

التعريف الخامس: وفقا لتقرير باحثين من جامعتي Berekley and Stanford فان المؤسسة الناشئة Startup هي " منظمة مؤقتة مصممة للتحويل الى مؤسسة كبيرة، حيث في المراحل الأولى من نشاطها تبحث عن التوافق الجيد والمناسب لمنتجاتها مع احتياجات السوق، و في مرحلة النضج، تبحث المؤسسات الناشئة عن نموذج أعمال قابل للتكرار وقابل للتطوير والذي سيحولها الى مؤسسة كبيرة تعمل في ثقة عالية (مخانشة، 2021، الصفحات 170-171)

أما بالنسبة للتعريف القانوني للمؤسسة الناشئة في التشريع الجزائري ضمن المرسوم التنفيذي 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، حيث نصت المادة 11 منه على أنها " تعتبر مؤسسة ناشئة "كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، و تحترم المعايير التالية : (الجريدة الرسمية، 2020)

- ✦ يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني سنوات (8 سنوات)؛
- ✦ يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو فكرة أي فكرة مبتكرة؛
- ✦ يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
- ✦ أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 % على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمد من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛
- ✦ يجب ان تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
- ✦ يجب أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عاملاً.

و عليه و بناءا على ما سبق، يمكن تعريف المؤسسات الناشئة startups من خلال ثلاث أبعاد: على أنها كيانات اقتصادية ديناميكية تنشأ من أفكار مبتكرة، بحيث في المرحلة الأولية تتميز بارتفاع مستوى المخاطرة و عدم اليقين (البعد المرحلي)، مع إمكانية التوسع في نطاق عملها و نموذجها الاقتصادي (البعد النطاقي)، و هي غير مقيدة بقطاع معين، بل يمكن أن تظهر في مختلف المجالات، لا سيما تلك التي تتسم بالتطور التكنولوجي و الابتكار (البعد القطاعي).

الشكل رقم 03 : "أبعاد تعريفات المؤسسات الناشئة"



المصدر: وليد بولعب " الشركات الناشئة وإمكانات نجاحها في الجزائر" كتاب جماعي دولي محكم بعنوان " إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة"، جامعة جيجل، الجزائر، 2021، ص ص186-199.

2.2. خصائص المؤسسات الناشئة:

من خلال مراجعة العديد من التعاريف وعرضها، يمكن تمييز الخصائص الأكثر شيوعاً كم أشار إليها (Puhtila.J, 2017, pp. 5-6) وهي كالتالي:

أ. **إمكانات نمو عالية:** تقوم الشركات الناشئة عادة على فكرة مبتكرة، تسعى من خلالها لتحقيق نمو سريع، وعادة ما تبدأ هذه الشركات بإطلاق منتج أو خدمة واحدة فقط، لكن لديها قابلية التوسع مستقبلاً لتقديم منتجات أو خدمات أخرى ضمن نفس الفئة أو في مجالات جديدة.

ب. **قابلية التوسع:** تسعى هذه الشركات لتطوير نموذج عمل يمكن تطبيقه وتكراره بسهولة، بحيث يمكن توسيعه لخدمة عدد كبير من العملاء في أسواق مختلفة دون الحاجة لتغيير جوهري في المنتج أو في طريقة تقديمه.

ت. **العمل في بيئة غير مستقرة وتحمل مخاطر عالية:** عادة ما تكون الشركات الناشئة في بدايتها غير متأكدة من استجابة السوق لفكرتها أو منتجها، وتكون قراراتها مبنية على توقعات وافتراسات قد تكون مؤكدة، ما يجعلها معرضة لمخاطر عالية.

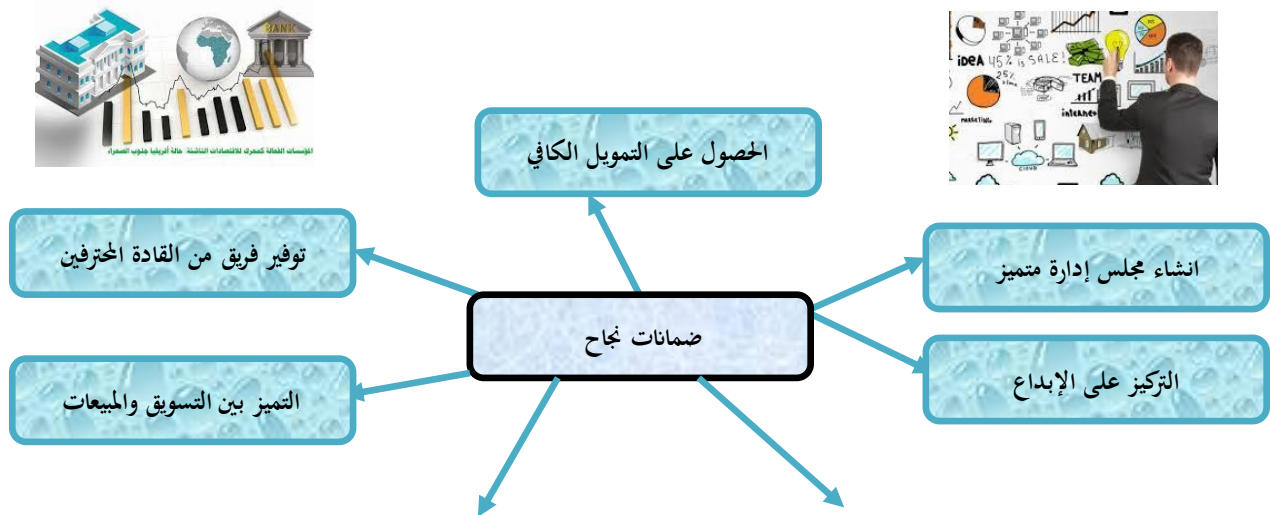
- ث. الاعتماد على الابتكار: تعتمد بشكل كبير على الابتكار سواء في المنتج أو في طريقة تقديمه أو نموذج العمل أو يكمن التحدي في تصميم نموذج عمل يتلاءم مع زبائن معينين.
- ج. التركيز على التفاعل مع العملاء: تسعى هذه الشركات للوصول الى العملاء المحتملين بسرعة وفعالية من أجل اختبار منتجاتها وتحسينها بناء على ملاحظاتهم، بهدف تحقيق أفضل ملائمة بين المنتج واحتياجات السوق بأقل تكلفة ممكنة.
- ح. مخططات تمويل النمو المختلفة: يمكن تحقيق الربحية في المشاريع الناشئة من خلال مسارات جانبية متعددة تدعم النمو السريع وتطوير منتجات الشركة في مراحلها الأولى.
- خ. الفريق أو المؤسسين في الشركات الناشئة: يعد الفريق الأساسي في الشركة الناشئة أهم أصولها على الإطلاق، حيث ان قيمة الشركة تقاس بشكل مباشر بأداء هذا الفريق والذي يتميز بخاصيتين رئيسيتين هما:

- ✓ تنوع المهارات: ويقصد به توفر مزيج متكامل من الكفاءات المهنية الضرورية لتطوير المنتج أو إطلاق الخدمة،
- ✓ التنوع الاستراتيجي: وهو اشتراك أعضاء الفريق في الرؤى والتوقعات ونماذج العمل، مما يعزز الانسجام ويضمن تحقيق الأهداف بكفاءة.

3.2. ضمانات نجاح المؤسسات الناشئة:

أن الهدف عند تأسيس مؤسسة ناشئة هو استمرارية نشاطها وتحقيق الأهداف المسطرة لها، وعلى أصحاب مؤسسات ناشئة تحقيق هدف الاقتصادي عن طريق شروط الأساسية (طويل و فريوه، يومي 21 و 22 أكتوبر 2024). حسب الشكل التالي:

الشكل رقم 04: "أهم ضمانات للنجاح المؤسسات الناشئة"





الحاسم

ناشئة

التميز بين القيادة والإدارة

لإستراتيج

التركيز على تنمية مبيعات



في التنمية الاقتصادية - نماذج محلية ودولية الناجحة ، منسقى ذوي (حضورى وعن بعد) حول دور المؤسسات الناشئة والمؤسسات الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، جامعة ابن خلدون، تيارت ، الجزائر ، يومي 21 و 22 أكتوبر 2024 .
من بين أهم الشركات الناشئة التي حققت نموا كبيرا ونجاحات باهرة هي (طويل و فريوه، يومي 21 و 22 أكتوبر 2024).

Hewlett Packard : التي أنشأت من طرف David و William Hewlett و Packar بجامعة Stanford سنة 1939.

Intel : التي أنشأت من طرف Robert W. و Gordon Moore و Andrew Grove سنة 1968.

Microsoft : التي أنشأت من طرف Paul Allen و Bill Gates سنة 1975.

Apple : التي أنشأت من طرف Steve Jobs و Steve Wozniak سنة 1976.

Yahoo : التي أنشأت من طرف Steve Jobs و Steve Wozniak سنة 1976.

Google : التي أنشأت من طرف Larry Page و Sergey Brin سنة 1998.

Ali Baba : للتجارة الإلكترونية التي أنشأت من طرف Jack Ma سنة 1999.

Face Book : التي أنشأت من طرف Mark Zuckerberg سنة 2004.

Twitter : التي أنشأت من طرف Evan Williams و Noah Glass و Jack Dorsey و Biz Stone سنة 2006.

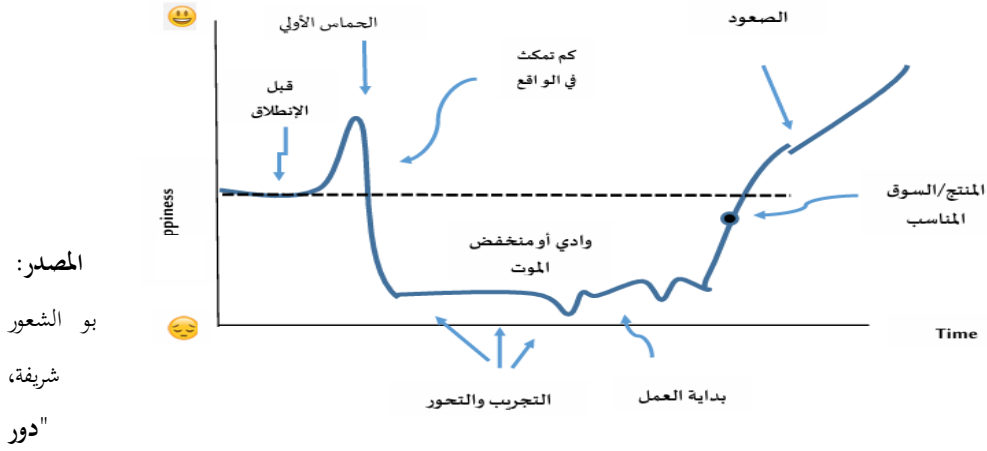
Instagram : التي أنشأت من طرف Kevin Sestorm سنة 2010 واستحوذت عليها شركة Face Book.

Tiktok : التي أنشأت من طرف Dance Byte الصينية سنة 2016.

4.2. دورة حياة المؤسسة الناشئة:

قدم Paul Graham دورة حياة المؤسسة الناشئة من خلال الشكل الموضح أدناه:

الشكل رقم 05 : "منحنى المؤسسة الناشئة Startup"



حاضنات العمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة **Stratups**، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص 421.

من خلال الشكل رقم 04، نلاحظ أن دورة حياة المؤسسة الناشئة تمر بستة مراحل أساسية وهي: (دباح، 2023/2022، الصفحات 61-62)

1.4.2. مرحلة ما قبل انطلاق المؤسسة الناشئة: تعد هذه المرحلة بمثابة الخطوة التمهيدية التي تسبق ولادة المشروع الناشئ، حيث تخصص للتفكير العميق في الفكرة وتحديد إمكانية تجسيدها على أرض الواقع، خلال هذه الفترة يتم استكشاف الفرص وتحليل السوق، إضافة إلى اختبار مدى ملاءمة الفكرة لحاجات الزبائن، لا يشترط أن تكون النتائج في هذه المرحلة حاسمة، بل الهدف منها هو تجميع المعطيات وبناء فهم أوسع للمجال.

2.4.2. مرحلة انطلاق المؤسسة الناشئة: تتمحور هذه المرحلة بشكل أساسي حول إضفاء الطابع الرسمي على الشركة الناشئة حتى تصبح شركة حقيقية، إلى جانب إطلاق النسخة الأولية من المنتج أو الخدمة المقدمة. وفي هذه المرحلة يعتمد التمويل غالبا على مصادر شخصية مثل القارب أو الأصدقاء نظرا لارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بالمشروع وتعرف هذه المرحلة بـ "النسخة التجريبية" حيث يتم خلالها اختبار المنتج وجمع راء العملاء المحتملين لتقييم مدى نجاحه في السوق.

3.4.2. مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: في هذه المرحلة يصل المنتج إلى ذروة انتشاره، حيث يبلغ أعلى مستويات الطلب والإقبال عليه، ولكن مع ازدياد المنافسة وضغط العارضين تبدأ التحديات في الظهور، سواء في شكل فشل تسويقي أو عوائق أخرى، مما قد يؤدي إلى انحدار تدريجي في الأداء.

4.4.2. الانزلاق في الوادي: على الرغم من محاولات الممولين المغادرين انقاذ المشروع عبر ضخ أموال إضافية، فإنه يواصل تراجعته حتى يدخل مرحلة حرجة تعرف بـ "بوادي الحزن" أو "وادي الموت" حيث تنبأ بمعدلات النمو إلى حد شبه منعدم، وهنا يصبح الخروج من السوق أمرا حتميا، إلا إذا تم اتخاذ إجراءات استثنائية لإنعاشه.

5.4.2. تسلق المنحدر: يواصل رائد الأعمال في هذه المرحلة بتطوير منتجه عبر ادخال تحسينات مستمرة وإطلاق إصدارات متطورة، مما يمهّد الطريق لانتعاش الشركة الناشئة. ومع تراكم الخبرة و تطبيق استراتيجيات ذكية تبدأ الشركة في الصعود من جديد يتم اطلاق الجيل الثاني من المنتج مع تعديلات في التسعير و خطة تسويقية موسعة لتعود الشركة بقوة الى السوق.

6.4.2. مرحلة النمو المرتفع: يتم في هذه المرحلة تطوير المنتج أو الخدمة بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار لي طرح في السوق المناسبة، ويحقق المكانة والميزة التنافسية التي تسمح له بتحقيق الرباح المرادة. (مشري و مساعدة، 2023)

ثانيا: أثر الشمول المالي على دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

1. واقع الشمول المالي في الجزائر:

واقع الشمول المالي في الجزائر يظهر تحسنا ولكنه لا يزال متواضعا مقارنة بالدول العربية والعالمية. هناك جهود تبذلها الدولة لتعزيزه، لكن هناك تحديات تواجهها الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، والتثقيف المالي.

جدول رقم (01): " نسب الشمول المالي في الجزائر خلال 2019 – 2023 "

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
541.3	520	506.04	506.25	559	520	عدد حسابات الودائع المصرفية لكل 1000 بالغ
5.27	5.29	5.31	5.30	5.34	5.33	عدد فروع البنوك لكل 100,000 نسمة
11.17	11.54	9.81	9.64	9.21	9.11	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 نسمة
32.83	31.58	38.93	53.5	47.02	47.03	حجم الائتمان الممنوح للأفراد البالغين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
50.02	49.56	53.03	55.12	47.93	48.78	حجم الودائع للأفراد البالغين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

Source: Aoudia Kahina, "Analytical essay of the level of financial inclusion in Algeria (2015-2023)", International Journal of Economic Perspectives, 19(5), 1755–1767. P 8. Retrieved from <https://ijeponline.org/index.php/journal/article/view/991>.

نستنتج من نتائج الجدول أعلاه أن هناك زيادة مستمرة وواضحة في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 من البالغين خلال فترة الدراسة 2018 – 2023. إلا أن هذه الزيادة لا تزال غير كافية، حيث نجد حوالي تسعة أجهزة صراف آلي لكل 100.000 نسمة، وهي دون المستوى المطلوب، مقارنة بالمتوسط في الدول العربية البالغ 32.9 جهازاً لكل 100,000 نسمة، مما يجعل أجهزة الصراف الآلي تعاني من ضغط كبير.

يتضمن:

1.1. معدل الشمول المالي منخفض نسبيا:

أن التغطية المصرفية ضعيفة إلى حد ما في الجزائر، فلكل 100 ألف بالغ هناك 5 وكالات فقط تعمل على توفير احتياجاتهم المالية، وهو أقل من المتوسط في البلدان النامية، والذي يبلغ حوالي 10 فروع لكل 100 ألف نسمة، خاصة إذا أضفنا أيضا، بالمقارنة، المساحة الجغرافية للجزائر، مما أثر سلبًا على جودة الخدمة المقدمة بسبب الضغط الكبير الذي تتعرض له هذه الوكالات.

2. أثر الشمول المالي على تمويل المؤسسات الناشئة:

يعد الشمول المالي عنصرا أساسيا في دعم تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، لما له من دور محوري في تسهيل وصول رواد الأعمال إلى الخدمات المالية الرسمية في الجزائر، مثل الحسابات البنكية، القروض، وخدمات الدفع، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال توسيع قاعدة البنوك، وتحسين البنية التحتية الرقمية، وإطلاق برامج تمويل موجهة للمؤسسات الغيرة والناشئة، إلا أن مستوى الشمول المالي لا يزال دون الطموحات خاصة في المناطق الداخلية، والهامشية. ويواجه العديد من أصحاب المشاريع الناشئة صعوبات في فتح حسابات بنكية تجارية أو الحصول على قروض بسبب متطلبات الضمانات وشروط التمويل المعقدة. وقد بنيت الدراسات أن تحسين الشمول المالي لا يساهم فقط في تسهيل التمويل، بل يساعد أيضا على دمج الاقتصاد غير الرسمي داخل الإطار المنظم، مما يدعم النمو الاقتصادي المستدام. وبالتالي، فإن تعزيز الشمول المالي.

3. دور الشمول المالي في تعزيز نمو واستدامة المؤسسات الناشئة:

في الجزائر يعد الشمول المالي محورا حاسما لتعزيز المؤسسات الناشئة وتمكينها من الوصول إلى التمويل والخدمات الرقمية اللازمة لابتكارها ونموها. فقط أحدث الإطار القانوني الجديد. بما فيه ذلك تنظيم صناديق رأس المال المخاطر وآليات الدفع الإلكتروني ونقله نوعية في البيئة المالية للمشاريع المبتكرة.

1. الشمول المالي ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تتكامل جهود الشمول المالي في الجزائر مع دعم المؤسسات الناشئة من خلال آليات تمويل مبتكرة مثل صندوق التمويل الجزائري ورأس المال المخاطر، إلى جانب الإعفاءات الضريبية والتحول نحو الخدمات المصرفية الرقمية. يهدف هذا الدعم إلى تيسير وصول الشركات الناشئة إلى التمويل وكسر حاجز العرقيل التقليدية، على الرغم من استمرار وجود تحديات تعمل الجزائر على تعزيز الشمول المالي من خلال توسع الخدمات البنكية الرقمية، وتشجيع استخدام الدفع الإلكتروني والمعاملات غير النقدية.

.يتمثل هذا دعم في (وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، 2024):

✘ أطلقت الحكومة عدة مبادرات لدعم المؤسسات الناشئة مثل: صندوق تمويل المؤسسات الناشئة

والحاضنات الجامعية؛

✘ تسهيلات ضريبية وتمويلية؛

✘ يساعد على إدماج هذه المؤسسات في المنظومة المالية الرسمية والاستفادة من خدمات القروض والتأمين

ثالثا: دراسة تحليلية خلال الفترة 2020 – 2025

1. تطور بيئة الشمول المالي:

منذ عام 2020، تبتت الجزائر سلسلة من البرامج والإصلاحات البنكية والرقمنة بهدف إدماج الفئات الريادية ضمن المنظومة المالية، أهمها:

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) كآلية تمويل موجهة للشباب والمبتكرين؛
 - إطلاق منصات رقمية للتمويل المصغر والدفع الإلكتروني عبر بريد الجزائر البنوك العمومية؛
 - إدخال التمويل الإسلامي كبديل تمويلي مرن لتشجيع المؤسسات الناشئة على الولوج للتمويل.
- هذه السياسات ساهمت في رفع عدد المؤسسات الناشئة الممولة رسميا من نحو 1200 مؤسسة سنة 2020 إلى 4800 مؤسسة سنة 2025، أي بزيادة تفوق 300%، ببانيات (وزارة اقتصاد والمعرفة، 2025)
- جدول رقم (02): "تطور مؤشرات أثر الشمول المالي على دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال 2020-2025"

سنوات	عدد المؤسسات الناشئة المسجلة رسميا	عدد المؤسسات الممولة عبر البنوك	المؤسسات المستفيدة من ANADE وقويات رقمية	نسبة استخدام الخدمات المالية الرقمية	نسبة التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الناشئة
2020	1200	750	450	22%	5%
2021	1800	1050	820	29%	7%
2022	2900	1480	1350	36%	10%
2023	3800	1950	1950	44%	13%
2024	4500	2200	2200	55%	16%
2025	5300	2400	2400	61%	18%

المصدر: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، التقرير السنوي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر، 2025.

من خلال الجدول يتبين لنا ما يلي (وزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة والمؤسسات، 2025):

- ✚ تطور الشمول المالي واندماج المؤسسات الناشئة في النظام المالي الرسمي؛
- ✚ زيادة سنوية متوسطة تقدر بـ 22 % في عدد المؤسسات الممولة , نتيجة لتسهيل الوصول إلى القروض الرقمية؛

- ✚ التمويل الاسلامي سجل توسعا تدريجيا من 5% إلى 18 % مما يعكس تنوع القنوات التمويلية؛
- ✚ التحول الرقمي المالي كان العامل الأبرز في رفع نسبة استخدام الخدمات الإلكترونية من 22 % إلى 61% سنة 2025 هذا التحسن جاء نتيجة رقمنة المنظومة المصرفية والبريدية، وتوسع استعمال بطاقات

الدفع والتطبيقات البنكية، ما يسهل المعاملات وسرع التمويل.

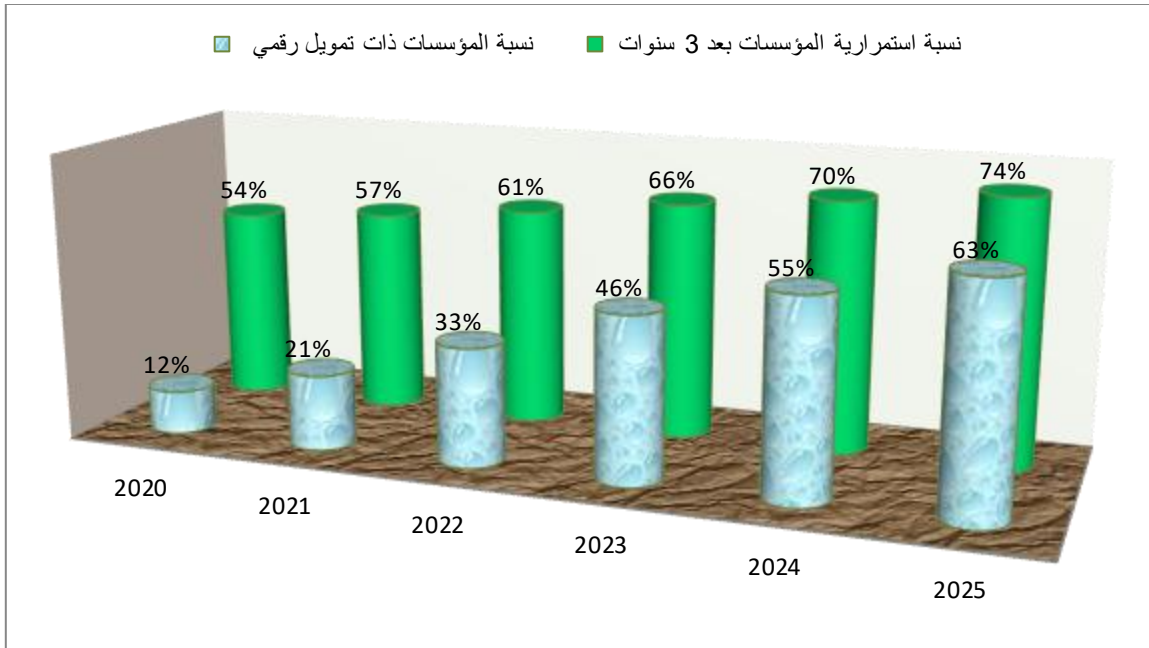
وعليه، ان الجزائر تتجه نحو تحقيق منظومة شمول مالي داعمة لريادة الأعمال والابتكار مع توقعات بتجاوز نسبة المؤسسات الناشئة الممولة رسميا 60 % بحلول عام 2026.

جدول رقم (03): تطور المؤشرات العددية لأداء المؤسسات الناشئة في الجزائر (2020-2025)

سنوات	عدد المؤسسات الناشئة النشطة	عدد المناصب العمل المحدث	متوسط القرض الممنوح (بالمليون دج)
2020	950	4500	1.8
2021	1400	6800	2.1
2022	2200	9900	2.6
2023	3100	13700	3.0
2024	4000	17900	3.4
2025	4800	21500	3.8

المصدر: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، التقرير السنوي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر، 2025. نلاحظ من خلال جدول ارتفع عدد المؤسسات النشطة من 950 إلى 4800 مؤسسة، وتزايدت مناصب العمل المحدث من 4500 إلى أكثر من 21000 منصب، وهو ما يعكس الأثر المباشر لتوسع التمويل الرسمي والرقمي.

الشكل رقم (04): تطور المؤشرات النسبية لأداء المؤسسات الناشئة في الجزائر (2020-2025)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، التقرير السنوي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر، 2025.

تبين لنا ارتفاعت نسبة المؤسسات ذات التمويل رقمي من 12 % لسنة 2020 إلى 63% سنة 2025 بالتوازي مع ارتفاع نسبة استمرارية المؤسسات 54% إلى 76% مما يدل على أن ادماج الأدوات المالية رقمية ساهم في زيادة كفاءة واستدامة المؤسسات الناشئة .

الخلاصة:

اطهرت الدراسة التحليلية أن الشمول المالي في الجزائر شكل أحد أهم العوامل المساعدة على نمو وتطوير المؤسسات الناشئة بفضل تبني الدولة سياسة اصلاح ماليا ورقميا شاملة تهدف دمج مختلف الفئات الاقتصادية في منظومة رسمية.

النتائج:

- كما أفضت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو الآتي:
- ☀ ارتفاع نسبة المؤسسات الناشئة الممولة عبر قنوات المالية الرسمية (بنوك، مؤسسات تمويل صغيرة، حاضنات مالية رقمية)؛
- ☀ وجود علاقة طردية قوية بين ارتفاع مستوى الشمول المالي وزيادة عدد المؤسسات الناشئة القادرة على الاستمرار في السوق، وخاصة في القطاعات التكنولوجية والخدمية؛
- ☀ تحسن في فرص الوصول إلى التمويل لدى رواد الأعمال الشباب والنساء بفضل البرامج الوطنية للشمول المالي؛
- ☀ تطور البنية التحتية الرقمنة للمصارف والقطاع المالي ساهم في تسريع دمج المؤسسات الناشئة ضمن النظام المالي الرسمي؛
- ☀ تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي المحلي نتيجة مساهمة المؤسسات الناشئة الممولة في توفير فرص عمل وتعزيز الابتكار.

التوصيات:

- ✚ توسيع البرامج الوطنية للشمول المالي لتشمل فئات جديدة من رواد الأعمال في المناطق الداخلية والريفية؛
- ✚ تحسن الوعي المالي والرقمي عبر برامج تدريبية لرواد الأعمال حول كيفية إدارة التمويل واستخدام الخدمات المصرفية الرقمية؛
- ✚ تعزيز التعاون بين البنوك والمؤسسات الناشئة عبر منصات رقمية مشتركة لتسهيل الوصول إلى التمويل الميسر؛
- ✚ تشجيع الابتكار المالي لتطوير حلول تمويلية مرنة تتناسب مع طبيعة المؤسسات الناشئة؛
- ✚ تخفيض البنوك على اعتماد اليات تقييم بديلة للمخاطر لتسهيل تمويل المشاريع الصغيرة والناشئة؛
- ✚ تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل الابتكار ودعم ريادة الأعمال الرقمية.

القائمة المراجع

- new york , united .11. Zero Z One ,crown business .(2014). Blake masters و Peter Thiel و .states
- .European Union , 6-5. Startup Manual central Baltic .(2017). Puhtila.J
- .new york: the crown publishing .The learn Startups .(2011). Ries Eric
- Souraya, , I., & Haraouibia, I. E. (2021). "Les Stratups entant composante du système national d'innovation : cas des Startups Algérienne. 15 (02), 443.
- أسيا طويل، و نرجس فريوه. (يومي 21 و 22 أكتوبر 2024). الإستراتيجية لعصرنة تفعيل آلية إنشاء المؤسسات الناشئة وأعمال الحاضنات و دورها الحاسم في التنمية الاقتصادية – نماذج محلية ودولية الناجحة. ملتقى دولي (حضورى وعن بعد) حول " دور المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. جامعة ابن خلدون ، تيارت ، الجزائر ،
- الرسمية الجريدة الرسمية. (15 سبتمبر 2020). المرسوم التنفيذي 20-254. (العدد 55) .
- المؤسسات الناشئة وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. (2024). التقرير السنوي حول دعم المؤسسات الناشئة، الجزائر.
- أمنة مخانشة. (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر – الإطار المفاهيمي و القانوني. المجلد الثامن (01)، ص 770-771.
- أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. 12 (01)، 74.
- رشيد نعيمى، و عبد الحفيظ بن ساسي. (2021). تقييم الشمول المالي و المصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الشمول المالي خلال الفترة 2015-2020. 05 (02)، 235.
- عبد الكريم بن عامر، و كوثر بن طواف. (2023). واقع سياسة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي مع التركيز على حالة الجزائر. 04 (01 عدد خاص)، 645.
- عبد الوهاب صخري، و سمية بن علي. (2022). " دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي مع التعرّيج لوضع دول المنطقة العربية ". 10 (2)، 492.
- محمد الناصر مشري، و محمد الشريف مساعدي. (2023). المرتكزات الاستراتيجية للنهوض بالمؤسسات الناشئة في الجزائر. المؤتمر العالمي 2023 ، ألمانيا ، برلين: إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، السياسية و الاقتصادية.
- محمد رضا دباح. (2023/2022). دور حاضنات الأعمال الجامعية في نجاح الشركات الناشئة ، دراسة ميدانية لمجموعة من حاضنات الأعمال الجامعية. 61-62. جامعة محمد خضير ، بسكرة ، الجزائر: دكتوراه ل.م.د ، تخصص مقاولاتية و تسيير مؤسسة.

نصيرة دريبين. (2022). المؤسسات الناشئة و الابتكار التكنولوجي – استعراض التجربة الإيطالية ". 02 (02)،
58.

وحيدة بولمرج. (2023/2022). " المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء
بعض التجارب الدولية. جامعة فرحات عباس ، سطيف 1 - الجزائر: أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم
الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي.

وزارة اقتصاد المعرفة ووزارة اقتصاد المعرفة، و المؤسسات الناشئة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات.
(2025). التقرير السنوي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر. التقرير السنوي، الجزائر.

وزارة اقتصاد المعرفة ووزارة اقتصاد المعرفة. (2025). الجزائر.